

صدّات أسعار النفط وإشكالية الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2015 - 2000.

أ. ياسين مرّاح¹.

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة البويرة

Résumé :

Nous avons abordé dans ce thème, le sujet des chocs des prix du pétrole, et leur relation avec les cycles économiques en Algérie pour la période 2000-2015, est arrivé à la conclusion que les chocs des prix du pétrole sont la principale cause des cycles économiques en Algérie pour la période couverte par cette étude, et cela dû à la nature de l'économie algérienne, qui est basée essentiellement sur la rente pétrolière, et à sa dépendance à l'égard du secteur des hydrocarbures dans le déplacement de la roue du développement et de financement, nous avons atteint en raison de l'existence de cycles économiques dans l'économie algérienne, dérivés des fluctuations du PIB réel, qui dépend du secteur des hydrocarbures principalement en tant que secteur a la plus grande part dans le PIB.

Mots-clés: le cycle économique, les chocs des prix du pétrole, PIB, cycle économique.

ملخص:

تناولنا في هذه الورقة، موضوع صدّات أسعار النفط، وعلاقتها بالدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000 - 2015، وقد توصلت إلى نتيجة مفادها أن صدّات أسعار

¹ طالب دكتوراه وأستاذ مؤقت، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية، رقم الهاتف: 0792430482.

النفط هي المسبب الرئيسي للدورات الاقتصادية في الجزائر لفترة الدراسة، وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصادا ريعيا بامتياز، وذلك لاعتماده على قطاع المحروقات في تحريك عجلة التنمية وتمويلها، وقد توصلنا إلى نتيجة وجود الدورات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، متأتية من تذبذبات الناتج المحلي الحقيقي، الذي يعتمد على قطاع المحروقات كقطاع رئيسي له الحصة الأكبر في الناتج المحلي الخام.

الكلمات المفتاحية: الدورة الاقتصادية، صدمات أسعار النفط، تذبذب الناتج المحلي، الدورة الاقتصادية العينية.

مقدمة:

من بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط نجد الجزائر، حيث يعتبر النفط المحرك الأساسي في بناء اقتصادها، وذلك من خلال الاعتماد على عوائده في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بقطاعاتها، فتتوقف وضعية الاقتصاد الوطني على حركة التقلبات السعرية للنفط المرتبطة أصلاً بالعوامل الخارجية ما يجعله عرضة لصدمات مختلفة، فعندما تكون أسعار النفط مرتفعة يزداد الإنفاق الحكومي وبالتالي يكون ازدهار وتوسع في النشاط الاقتصادي نتيجة زيادة العوائد النفطية، أما إذا كانت أسعار النفط منخفضة فيكون انكماش وركود في النشاط الاقتصادي، هذا الاختلال والتذبذبات في شكل فترات من الازدهار والتوسع تليها فترات من الانكماش والركود في النشاط الاقتصادي تدعى بالدورات الاقتصادية.

الإشكالية: من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية على النحو الآتي:

ما هو أثر الصدمات النفطية على الدورة الاقتصادية في الجزائر في الفترة 2000-2015 .؟

وعليه تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية:

للإطار النظري لصدمات أسعار النفط .

للإطار النظري للدورات الاقتصادية.

للتتبع وجود الدورات الاقتصادية في الجزائر من خلال دراسة قياسية لمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر لفترة الدراسة.

للتقديم نتائج الدراسة.

أولاً: الإطار النظري لصدمات أسعار النفط.

قبل البحث في صدمات أسعار النفط وأثارها على الدورات الاقتصادية يتطلب الأمر أولاً مفهوم النفط بصفة عامة والصدمات الخارجية المتأتية من تقلبات أسعار النفط ثم التطرق إلى الآثار الاقتصادية للصدمات النفطية عند الارتفاع وعند الانخفاض، ثم محاولة عرض الإجراءات التي قامت بها السلطات الجزائرية لمواجهة صدمة انهيار أسعار النفط الحالية (2014).

1- تعاريف النفط والصدمات الخارجية.

أ- تعريف النفط: النفط والبتروكلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، حيث البترول هو مصطلح لاتيني الأصل والنفط هو مصطلح فارسي، ويعود أصل التسمية اللاتينية إلى كلمة "petroleum"، وهي تتكون من مقطعين "petr" وتعني الصخر و "oleum" وتعني الزيت بمعنى "زيت الصخر"¹.

والنفط مادة سائلة وهي مادة الهيدروكربونات السائلة ويطلق عليها النفط الخام، وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه المادة للزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومحددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام، فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية كلما زادت كثافة النوعية أو ثقله والعكس بالعكس².

ب- تعريف الصدمات الخارجية (صدمات أسعار النفط): ما يميز أسعار النفط أنها تتحدد في الأسواق العالمية، وبالتالي تكون خارج إرادة وتحكم المنتجين لها، وبذلك تكون تذبذباتها عبارة عن صدمات خارجية بالنسبة للدول المعتمدة على إنتاج وتصدير المحروقات بصفة كبيرة في الناتج الداخلي الخام، هذه الأخيرة تعتبر من بين أهم الصدمات التي تولى لها مزيد من الإهتمام من قبل الباحث الإقتصاديين، خاصة على مستوى الدول النامية، نظراً لارتباطها بالصدمات الخارجية، ويمكن تعريف الصدمات الخارجية على النحو الآتي:

هناك تعريف تربط بين الصدمات الخارجية والدورات الاقتصادية والتي نوردتها على النحو الآتي:

التعريف الأول: حيث تعرف بأنها "عوامل خارج النظام الاقتصادي تؤدي إلى تقلب دوري في النشاط الاقتصادي، ويقدر أن هذه الصدمات تؤدي إلى اتجاه تصاعدي أو تنازلي له والذي تدعمه الآثار التراكمية للعوامل الداخلية، رغم الانتقادات الموجهة لهذا الرأي، إلا أن بعض الدراسات القياسية أكدت أن سلسلة من الصدمات العشوائية قد يترتب عليها سلسلة من ردود فعل تقلبي في النظام الاقتصادي"³ 1.

التعريف الثاني: عموماً يمكن أن نعتبر أن مصدر الصدمة هو أساس التعريف العام للصدمات الخارجية ونعرفها "بأنها كل صدمة تحدث من متغيرات خارجة عن حدود سيطرة الاقتصاد المحلي وتحدث به آثار واضحة في الإنتاج والعمالة والبطالة والتضخم"⁴.

2- الآثار الاقتصادية للصدمات أسعار النفط عند الارتفاع والانخفاض على الاقتصاد العالمي.

إن معظم الآثار الاقتصادية التي تقع على الاقتصاد العالمي نتيجة ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط العالمية، هذا دليل على الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها النفط من حيث أنه يعتمد عليه اعتماداً كبيراً في تحقيق الأهداف الاقتصادية بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة حد على سواء.

أ- الآثار الاقتصادية للصدمات السعوية عند الارتفاع: قد حدثت أزمة الطاقة الأولى التي أعقبت رفع أسعار النفط اضطرابات في الاقتصاد العالمي تجاوزت المخاطر المترتبة عن عجز في عرض النفط في الأسواق في تلك الفترة، وقد شملت الأزمة كل الاقتصاديات الغربية والنامية على حد سواء في النقاط التالية:⁵

❖ **الفوائض المالية للدول النفطية:** بظهور الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط شهد العالم تحولاً جذرياً في نمط المدفوعات الدولية جعل من الدول الصناعية مركزاً أساسياً للعجز المقابل لهذه الفوائض.

❖ **التضخم العالمي وظاهرة الركود التضخمي*:** فإلى جانب مخاطر الأرصدة البترولية لدول الأوبك حاولت الدول الرأسمالية إبراز الآثار السلبية التي نتجت عن زيادة أسعار البترول وأهمها التضخم والركود التضخمي، فبالنسبة للتضخم عادة ما يرتبط مباشرة بارتفاع سعر البترول باعتباره المسؤول الأساسي عن التضخم وما يلحقه من ضرر بالسبة للدول الصناعية.

❖ **العجز في موازين المدفوعات:** تترتب على زيادة أسعار البترول زيادة العجز في موازين المدفوعات كل من الدول المتقدمة والدول النامية غير المنتجة للبترول، وتزيد مشكلة الدين الخارجي آثارها على الدول غير المنتجة.

❖ **مشكلة المديونية الخارجية:** لجأت الدول النامية غير المنتجة للبترول إلى الاقتراض الخارجي بشكل متزايد لتغطية العجز في موازين مدفوعاتها، حيث كانت الظروف تسمح بتلبية حاجات هذه الدول من خلال الأرصدة التي تستحوذ عليها البنوك والمؤسسات المالية والنقدية في الدول الرأسمالية.

ب- الآثار الاقتصادية للصدمات السعوية عند الانخفاض: بما أن معظم الآثار الاقتصادية التي تقع على الاقتصاد العالمي هي نفسها تتكرر في كل مرة ينخفض فيها سعر النفط في السوق، فسوف نعتمد في كشفنا على هذه الآثار من حيث آثارها على الدول النامية غير مصدرة والدول المصدرة للنفط على النحو الآتي:⁶

❖ **آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية غير المصدر للنفط:** أحدثت أزمة انخفاض أسعار النفط ضرراً بالغاً باقتصاديات الدول النامية غير المصدر للبترول حيث لم يمكنها انخفاض أسعار البترول من تحقيق النمو، وأدى انخفاض سعر البترول إلى توقف الاقتراض التطوعي من دول الأوبك، وفي نفس الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاديات

النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية مما فاقم أزمة المديونية الخارجية وأصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله، أصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيلة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من درة هذه الدول على تمويل وارداتها تماماً. الأمر الذي دفع عدد من الدول النامية إلى استنزاف احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة وبالتالي دفعها إلى الضغط على الواردات، الأمر الذي ترتب عنه انكماشاً داخلياً كانت أهم معالمه تدهور مستوى المعيشة وتعطل الطاقات الإنتاجية وانهايار معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالإصدار النقدي.

❖ **آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبترو:** أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط، حيث أدى إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي:

- ✓ انخفاض معدل الناتج المحلي الخام الإجمالي في البلدان المصدرة للبترو.
- ✓ تقليص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية.

ومع ذلك كان من المفروض ألا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة الانخفاض في الإيرادات العامة، بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

أدى الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغيير بعد تقليص العائدات وإنما الذي تغير هو الإنفاق استثماري وإنمائي** .

ثانياً. الإطار النظري للدورات الاقتصادية: سنتطرق في هذا المحور إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالدورات الاقتصادية وذلك من خلال عرض بض التعاريف لها، والخصائص التي تتميز بها إضافة إلى مؤشرات وفي الأخير نتطرق إلى أهم العوامل التي تؤدي إلى تقلبات الدورات الاقتصادية في البلدان المصدرة للمواد الأولية.

1- تعريف الدورات الاقتصادية: تعددت تعاريف الدورات الاقتصادية، من مفكر اقتصادي إلى آخر، وذلك باختلاف المدرسة الفكرية للاقتصاديين، ومن زمن إلى آخر، ناهيك عن طبيعة الدورة الاقتصادية ونوعها، كما أن هناك من ينظر إلى الدورة الاقتصادية من زاوية آثارها على متغيرات الاقتصاد الكلي، ومدى شدتها، وعموماً نورد بعض هذه التعاريف كما يلي:

التعريف الأول: الدورة الاقتصادية " هي تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، القائم على آليات السوق بصفة خاصة، وهي تحدث في حجم الإنتاج ومستوى التشغيل والمستوى العام للأسعار، وتختلف عن بعضها من حيث المدة شدة التقلبات"⁸.

التعريف الثاني: الدورة الاقتصادية " هي تلك الاختلال الذي يطرأ على الاقتصاد الكلي، المتأتية من القرارات اللاعقلانية للمؤسسات الاقتصادية"⁷.

التعريف الثالث: الدورات الاقتصادية "هي نوع من التقلبات المتواجدة في النشاط الاقتصادي الكلي للبلدان التي يتم تنظيم العمل فيها أساساً في إطار المؤسسات، وتتألف من توسعات تظهر في نفس الوقت في عديد النشاطات الاقتصادية، تتبعها حالات عامة من الركود، الانكماش، والانتعاش والتي تندمج في مرحلة التوسع للدورة القادمة، وهذه السلسلة من التغيرات تكون متكررة وليس دورية"⁹.

وعموماً يمكن القول أن الدورات الاقتصادية هي: تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي الكلي للدول وتأثر فيه إما بالتوسع أو الانكماش، وتحدث في نفس الوقت وفي عديد من الأنشطة الاقتصادية.

2- خصائص الدورات الاقتصادية: من التعاريف السابقة نلاحظ أن الدورات الاقتصادية تتميز بعدة خصائص نذكر منها¹⁰:

- أ- الدورة الاقتصادية هي تقلبات النشاط الاقتصادي الكلي وليس متغيراً مخصوصاً بذاته.
- ب- الدورات الاقتصادية هي تعاقب فترات من التوسع (expansion) والانكماش (contraction) في النشاط الاقتصادي الكلي.
- ج- تظهر المتغيرات الاقتصادية تحركاً مشتركاً: بمعنى أن لهم نمط سلوك منتظم وقابل للتنبؤ خلال مسار الدورة الاقتصادية.
- د- تكون الدورة الاقتصادية متكررة وليست دورية: فالتكرارية تعني أن نمط الانكماش والتوسع سيظهر مرة ومرة أخرى، أما عدم الدورية فمعناه أن الدورة لا تظهر في فترات منتظمة وقابلة للتنبؤ.
- و- تتميز الدورة الاقتصادية بديمومتها: فحالات هبوط تعقبها حالات هبوط أخرى، كما أن النمو يعقبه نمو آخر أقوى، ونظراً لهذه الديمومة فإن التنبؤ بنقاط التحول يكون أمراً في غاية الأهمية بالنسبة لصناع السياسة.

3- مؤشرات الدورات الاقتصادية: للدورات الاقتصادية عدة مؤشرات تبين حدوثها نذكر منها ما يلي¹¹:

أ- **استهلاك النفط:** يعد استهلاك النفط كمؤشر جد حساس من مؤشرات الدورة الاقتصادية ومدى حدوثها، فتقلبات أسعار النفط تتسبب في انخفاض عوائد الدول المصدرة له " العرض"، وهذه التقلبات تجعل

الاقتصاد يدخل في فترة انكماش خاصة إذا كانت عائدات تصدير النفط تمثل نسبة كبيرة من PIB للدولة المصدرة، والعكس بالنسبة للدول المستهلكة للنفط "الطلب"، فمع حدوث انكماش اقتصادي متأني من أي قطاع آخر (أزمة العقار 2008 مثلاً) يجعل استهلاك النفط يتراجع نتيجة ركود في القطاع الإنتاجي.

ب- الاستهلاك والاستثمار: وهما المكونان الرئيسيان للدخل الوطني، والدورات الاقتصادية تؤثر في كل منهما تأثيراً مباشراً.

ج- الإنتاج الصناعي والبناء: يتأثر الطلب على الإنتاج الصناعي بالتغير في الطلب الإجمالي، وتعتبر صناعة سلع الإنتاج (كآلات - الأجهزة الصناعية) الأكثر تأثراً من صناعة السلع الاستهلاكية، كما أن قطاع البناء يعتبر غير مستقر نتيجة تأثيره بشروط التمويل وأسعار الفائدة وبما أن المنتج هدفه تعظيم الربح فهو يتوسع في الإنتاج دون مراعاة جانب الطلب، وهو ما يحدث للمؤسسة عجز في تصريف منتجاتها وبالتالي التوقف عن سداد ديونها.

د- حجم التشغيل: تعد البطالة الدليل الأكبر في حدوث الدورة الاقتصادية، إذ تنعكس التقلبات بشكل سريع ومفاجئ على سوق الشغل، إذ يتم استخدام عدد كبير من اليد العاملة في فترة التوسع، ويحصل العكس مع بداية تباطؤ الاقتصاد، ويكون معدل البطالة أكبر عندما يصل الاقتصاد إلى قاع الدورة الاقتصادية.

و- المستوى العام للأسعار: يزداد المستوى العام للأسعار كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية لأن عرض هذه الموارد يصبح قليل المرنة أو غير مرنة، ويرجع سبب ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع تكاليف المنتجات.

هـ- الأرباح: تتخفف أرباح قطاع الأعمال بحدّة في حالة الركود الاقتصادي نتيجة عجز المؤسسات عن تصريف منتجاتها، وتختلف تقلبات الأرباح من قطاع إلى آخر.

م- الدائرة المالية: تتأثر الدائرة المالية بالدورة الاقتصادية نتيجة تراجع الاستثمار، إذ تعد مؤشراً حساساً للدورات الاقتصادية، ففي فترة الرواج الاقتصادي تشهد الدائرة المالية حركة كبيرة من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي، أو الحصول على التمويل من السوق المالية بمختلف الصيغ والعكس في حالة الركود، إذ تنعدم حركية الدائرة المالية أو تكاد من خلال تراجع الإقراض لدى الجهاز المصرفي والمالي، وتتهار أسعار الأوراق المالية في البورصات بسبب الذعر لدى المضاربين .

4- عوامل تقلبات الدورات الاقتصادية في البلدان المصدرة للمواد الأولية: غالباً ما تكون البلدان النامية بشكل عام والمصدرة للسلع الأولية (النفط، النحاس، البن...) بشكل خاص عرضة لحالة من التقلبات في دورتها الاقتصادية، تتميز بارتفاع درجة تقلب الاقتصاد الكلي وعدم الاستقرار، ومن بين أهم العوامل الرئيسية لهته التقلبات نجد:¹²

أ- **كبر حجم الصدمات الخارجية:** الصدمات الخارجية هي كل حدث مفاجئ في أسواق السلع والأسواق المالية أو حتى الظروف المناخية مما يؤثر على حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلد، ومثال ذلك:

- **في أسواق السلع:** تقلبات في أسعار سلع التصدير الأولية (طفرة أسعار النفط، أو انهيارها).
- **في الأسواق المالية:** تقلبات أسعار الفائدة (كخفض أو رفع معدل الفائدة الرئيسي في أمريكا)، وأسعار الصرف (كارتفاع أو انخفاض الدولار الأمريكي)، وكذا الصدمات التي تصيب حركة رؤوس الأموال دولياً وتؤدي إلى اضطرابات في التمويل القصير الأجل (الدخول الكبيرة لرؤوس الأموال لبد ما أو هروبها منه، أو حدوث توقف مفاجئ في التدفقات الرأسمالية الوافدة).
- **الظروف المناخية:** الكوارث الطبيعية التي تسبب الاضطراب في مستوى النشاط الاقتصادي.

وتعتبر كبر حجم الصدمات الخارجية أحد الأسباب الرئيسية لتقلبات الاقتصاد الكلي وعدم استقراره في البلدان النامية التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة لأنها غالباً ما تتجاوز نطاق تحكمها.

ب- **ازدياد تواتر الصدمات المحلية:** قد تتسبب الحكومات في البلدان النامية بشكل غير مقصود في ازدياد تقلب الاقتصاد الكلي عن طريق ارتكاب أخطاء في السياسات الداخلية كاعتماد سياسة نقدية تضخمية، أو عدم انتظام سياسات المالية العامة للحكومة، مما يؤدي في الغالب إلى وقوع صدمات داخلية تكون مخلة باستقرار الاقتصاد الكلي وعرقلة التنمية.

ج- **ضعف آليات امتصاص الصدمات:** غالباً ما لا تتوافر البلدان النامية على الآليات التقليدية لامتصاص الصدمات أو التخفيف من حدتها، كسياسات تثبيت أوضاع الاقتصاد الكلي، والأسواق المالية العميقة والمتنوعة النشاط وهو ما يزيد حدة الآثار الناجمة عن الاضطرابات ويتيح الفرصة للصدمات الخارجية لزيادة حدة تقلب الاقتصاد الكلي، وعدم استقراره مما يشكل مخاطر كبيرة على اقتصادياتها¹³.

ثالثاً: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار النفط على الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000 - 2015.

1- تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000 - 2015 وإثبات الدورات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري.

إن عملية الإنعاش في مجال الميزانية التي انطلقت عام 1999 والتي تدعّمت بفضل الارتفاع المسجل في الأسواق البترولية قد سمحت بتسجيل نمو إجمالي يبلغ 3% عام 2007 مقابل 2% عام 2006 وزيادة خارج قطاع المحروقات تقدر بـ 6,3% مقابل 5,6% عام 2006 ويبقى نمو الإنتاج المحلي الخام متأثراً بالإنتاج في قطاع المحروقات نظراً لأهمية هذا القطاع في تشكيل القيمة المضافة والتي قدرت عام 2007 بـ 44%. ونتيجة لذلك، بلغ النمو الاقتصادي إجمالي 3% فيما استقر نمو

حجم قطاع المحروقات في مستواه المسجل عام 2006 انخفض ب 0.9 % عام 2007 مقارنة بعام 2006 وقد بلغ نمو الناتج المحلي الخام PIB 6,3% وهذا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية زيادة ب 9,8% وقطاع الخدمات زيادة 6,8 %، وقد رافق ذلك زيادة في النفقات العامة على الاستثمار أوجدتها متابعة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي «الهضاب العليا و الجنوب».

وعموما يمكن إثبات الدورات الاقتصادية في الجزائر من خلال تتبع تذبذب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر للفترة 2000 - 2015.

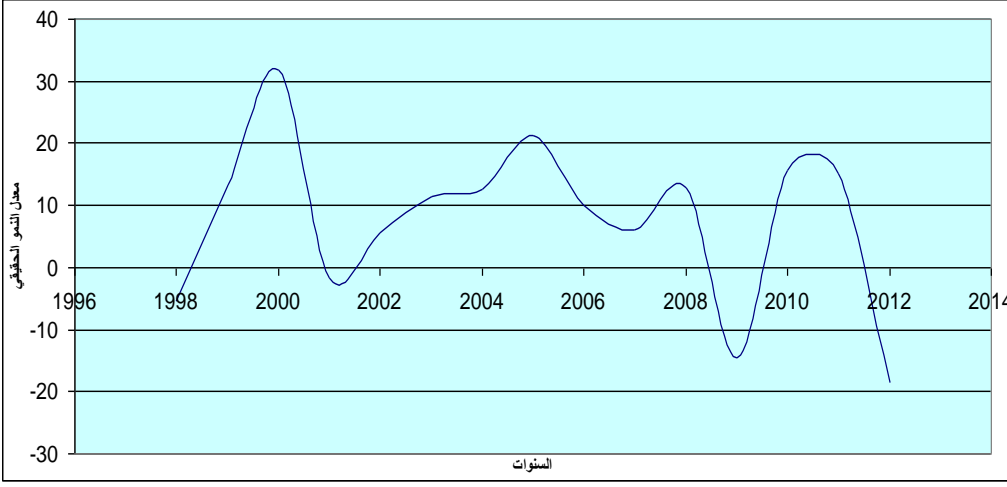
الجدول رقم 01: يبين تطور الناتج المحلي والمحلي الحقيقي الإجماليين للجزائر للفترة من 2000 - 2015.

السنوات	PIB م.دج	%PIB	المؤشر العام	PIB م.دج	%PIB
2000	4123,5	2.2	95,97	4296,7	31,74
2001	4227,1	2.6	100	4227,1	-1,62
2002	4522,8	4.7	101,43	4459,0	5,49
2003	5252,3	6.9	105,75	4966,7	11,39
2004	6149,1	5.3	109,95	5592,6	12,60
2005	7562	5.1	111,47	6783,9	21,30
2006	8514,8	2	114,05	7465,8	10,05
2007	9366,6	3	118,24	7921,7	6,11
2008	11077	2.4	123,98	8934,6	12,79
2009	10007	2.4	131,1	7633,0	-14,57
2010	12034	3.3	136,23	8833,9	15,73
2011	14481	2.5	142,39	10170,0	15,12
2012	12845	3.6	155,1	8281,6	-18,57
2013	16569.3	2.8	160.1	10349,3	24,97
2014	17205.1	3.8	170,02	10119,5	-3.6
2015	17876.01	3.8	176,08	10152,2	-19.7

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: - البنك الدولي - نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، جداول إحصائية بصيغة Excel محملة من موقع البنك الدولي www.albankadawli.Org بتاريخ 2013/03/25.

O.N.S – Collection Statistiques N°167 – evolution des échanges extérieurs de Marchandises de 2000- 2010 – Alger 2011.P03-

الشكل رقم 01: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000 - 2015.



المصدر: من إعداد الباحث
بناء على معطيات الجدول
رقم 01.

من خلال الشكل أعلاه
نلاحظ بوضوح الدورات
الاقتصادية التي حدثت
في الفترة الممتدة من
سنة 2000 إلى غاية
سنة 2015 وهي على
النحو الآتي:

تمثل سنة 2000 سنة رواج، وسنة 2001 سنة كساد أما بداية من سنة 2002 وإلى غاية سنة 2005

كانت سنوات رواج، وسنة 2006 تمثل سنة كساد أما سنة 2008 تمثل سنة رواج، وهكذا دواليك بالنسبة
لباقى السنوات، ويتضح أيضاً من خلال تطورات معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي أن الدورات
الاقتصادية التي مرت بها الجزائر ذات فترات زمنية متباينة وقصيرة في نفس الوقت، ولهذا لا يمكن أن
نصنف مثل هذه الدورات الاقتصادية في صنف الدورات الرئيسية التي تتراوح مدتها ما بين الثمانية سنوات
والعشر سنوات، وإنما يمكن أن تصنف ضمن دورات اقتصادية قصيرة أجل، وبما أن الدورات الاقتصادية
في الجزائر مردها إلى تذبذبات أسعار النفط كما سبق وأشرنا، وقد كان للسلطات عدة إجراءات لمواجهة
الوضع، نوردها على النحو الآتي:

إجراءات السلطات الجزائرية لمواجهة صدمة انهيار أسعار النفط الحالية: لمواجهة هذه الصدمة اتخذت
السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة و تحييد أثر الصدمة
على النمو الاقتصادي شملت ما يلي¹⁴:

➤ كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط
الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.

➤ سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيللة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي
عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال، قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض
ب 25% مقابل الدولار الأمريكي و ب 6,7% مقابل الأورو خلال عام 2015، والغرض من وراء ذلك
هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية.

► اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضغط المالي عبر إحراز المزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8,8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3,3%، وانخفضت ميزانية التجهيز ب 16%، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات الغير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي، مستشفيات...)، وتقليص الواردات مع فرض رخص استيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 دفع بعض الرسوم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية ب 15%، على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

2- الدراسة القياسية: في الجزء من البحث سنتتبع علاقة صدمات أسعار النفط في الأسواق العالمية وتأثيرها على معدلات النمو الحقيقي في الجزائر، ما يعكس وجود الدورة الاقتصادية، والتي تكون مصدرها تقلبات أسعار النفط العالمية، وقد أخذنا أسعار النفط الخاصة بالتصدير للبتروال الجزائري، والمسمى في البورصات العالمية "صحاري بلند"، وقد أخذنا النموذج البسيط في صيغة للمعادلة على النحو الآتي:

$$Y = B_0 + b1X$$

جدول رقم 02: الناتج المحلي الحقيقي وأسعار النفط عند التصدير في الجزائر للفترة 2000 - 2015.

Poill	PIBr	
20.50000	54.57000	2000
24.30000	55.18000	2001
28.80000	56.15000	2002
24.80000	64.32000	2003
38.40000	77.63000	2004
54.60000	92.59000	2005
61.00000	102.7600	2006
74.40000	114.3300	2007
99.00000	138.5100	2008
61.62000	105.3500	2009
79.91000	118.9000	2010
112.9000	139.8700	2011
110.7000	134.0200	2012
109.1000	130.2700	2013
60.50000	125.5800	2014
30.00000	100.8300	2015

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2008، 2014، 2015.

• PIBr الناتج المحلي الحقيقي: يعكس الدورة الاقتصادية بوضوح، كما أنه يأخذ أو يستثنى المستوى العام للأسعار على اعتباره من أهم مؤشرات الدورة بالإضافة إلى البطالة، وعليه فقد أخذنا بالناتج المحلي

الحقيقي حتى لا يتم حساب التضخم مرتين، وقد تم أخذه كمتغير تابع، وأخذنا الإحصائيات من تقارير بنك الجزائر.

- **Poils أسعار النفط:** وهي سعر برميل النفط الجزائري عند التصدير، وقد أخذنا الإحصائيات من تقارير بنك الجزائر، وقد ركزنا على سعر التصدير الخاص بالنفط الجزائري على وجده التحديد، على إعتبار أنه يعكس وبصورة حقيقية تأثير سعر النفط على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر، وبالتالي معرفة مدى تأثيره على معدلات النمو الحقيقية، والتي تعكس الدورة الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

جدول رقم 3: جدول تقدير النموذج القياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى.

المصدر:				
Dependent Variable: PIBR				
Method: Least Squares				
Date: 09/29/16 Time: 10:57				
Sample: 2000 2015				
Included observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	47.76781	7.016932	6.807506	0.0000
POIL	0.854669	0.100748	8.483267	0.0000
R-squared	0.837145	Mean dependent var	100.6787	
Adjusted R-squared	0.825512	S.D. dependent var	30.78598	
S.E. of regression	12.85985	Akaike info criterion	8.062565	
Sum squared resid	2315.259	Schwarz criterion	8.159139	
Log likelihood	-62.50052	Hannan-Quinn criter.	8.067510	
F-statistic	71.96582	Durbin-Watson stat	0.701671	
Prob(F-statistic)	0.000001			

خلال هذا الجدول نلاحظ معنوية النموذج، وكذا المتغيرة المستقلة، إلا أن مؤشر دارين واتسون $DW=0.7$ اقل من القيمة الدنيا 1.10 في القيمة الجدولة، وعليه نقبل الفرضية البديلة H_1 ، ما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب بين المتغيرتين، وعليه يجب إزالة الارتباط ما بين المتغيرتين، والذي يكون على النحو الآتي:

لدينا: $\hat{h} = 0.65 \Leftarrow \hat{h} = 1 - (0.7/2)$ أي أن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، لذلك يمكن معالجته بطريقة الفرق العام، النحو الآتي:

$$\hat{h} = 1 - DW / 2.$$

$$\hat{h} = 1 - (0.7 / 2)$$

بعد معالجة مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، أصبح النموذج كما يلي:

$$dpibr = pibr_t - 0.65 \times pibr_{(-1)}$$

$$dpoil = Poil_t - 0.65 \times Poil_{(-1)}$$

الجدول رقم 4: جدول تقدير النموذج القياسي بعد معالجة مشكل الارتباط.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24.61216	3.355387	7.335119	0.0000
DPOIL	0.594726	0.108280	5.492455	0.0001
R-squared	0.698844	Mean dependent var	38.31803	
Adjusted R-squared	0.675679	S.D. dependent var	15.25496	
S.E. of regression	8.687580	Akaike info criterion	7.285232	
Sum squared resid	981.1626	Schwarz criterion	7.379638	
Log likelihood	-52.63924	Hannan-Quinn criter.	7.284226	
F-statistic	30.16706	Durbin-Watson stat	1.833932	
Prob(F-statistic)	0.000103			

المصدر: من عداد الباحث بناء على Eviews.مخرجات

من خلال النموذج، نلاحظ أن قيمة دارين واتسون أكبر من القيمة العظمى، 4-dl من القيمة

، عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء. h_0 العدم (4-1.83=2.63)، نقبل الفرضية

$$dpibr = 24.61 + 0.594POIL$$

(7.33) (5.49)

$$\overline{R^2} = 0,698 \quad \text{Prob F} = 0.0000 \quad n = 16 \quad DW = 1.83$$

تحليل الإحصائي للنموذج: من خلال الجدول فإن التحليل الإحصائي للنموذج يكون كما يلي:

- **معامل التحديد (R^2):** إن قيمة $\overline{R^2} = 0,698$ وهذا يعني أن 69.8% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الحقيقي سببها الصدمات المتأتية من تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، في حين تعود 31.2% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، وقد استخدمنا معامل التحديد المعدل لأن لديه مصداقية أكبر في اختبار جودة الأداء العام للنموذج، وذلك كونه لا يتأثر بعدد المتغيرات المستقلة.
- **المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر):** $\text{Prob (F-statistic)} = 0,000$ وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني أن ليست كل معاملات متغيرات النموذج تساوي الصفر وعليه فإنه يوجد على الأقل متغير مستقل يؤثر على المتغير التابع وفق علاقة خطية.
- بالنسبة للحد الثابت: $\text{Prob (c)} = 0,000$ وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة c معنوية إحصائياً.

3- التحليل الاقتصادي للنموذج: من خلال النموذج أعلاه يتبين لنا جلياً مدى تأثير الصدمات المتأتية من تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000 - 2015، وبذلك تكون صدمات أسعار النفط هي المسبب الرئيسي للدورات الاقتصادية المعبر عنها بتذبذبات معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر لفترة الدراسة، وهو ما يعكسه معامل التحديد أعلاه، والذي يدل على أن ما يقارب الـ 70% من التذبذبات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

في الجزائر مردها إلى تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي تنعكس في صورة تدني المداخل المتأتية من قطاع المحروقات، باعتباره المصدر الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الخام في الجزائر، في حين تعود 30% من التأثيرات على الناتج الحقيقي إلى عوامل أخرى، وبهذا فإننا نصل إلى نتيجة مفادها أن صدمات أسعار المحروقات هي المسبب الرئيسي للدورات الاقتصادية في الجزائر بالدرجة الأولى، نشير هنا إلى أن الدورات الاقتصادية في الجزائر تتميز بأنها متقاربة، وهذا يعود إلى التقلبات الدورية وفي أسعار المحروقات والتي لا تأخذ اتجاهاً محددًا لفترة طويلة، ما يجعل الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر يتأثر بهذه التقلبات وبالتالي تقارب الدورات الاقتصادية تبعاً لهذه التقلبات.

خاتمة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2000-2015) وللمعرفة ذلك اعتمدنا على المعلومات المتحصل عليها من موقعي البنك العالمي وبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات للفترة (2000-2015)، وقد قمنا بتقدير النموذج باستخدام برنامج Evieus وهو أحد البرامج المتقدمة في التحليل والقياس وبناء النماذج الاقتصادية وتقديرها.

نتائج الدراسة: من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي على النحو الآتي:

1- علي المستوى النظري:

2- علي مستوى الدراسة التطبيقية القياسية:

- ❖ تعتبر نماذج المقدر باستخدام برنامج Evieus من بين الطرق التي لقيت رواجاً كبيراً في تطبيقات الاقتصاد القياسي، حيث تمكننا من تحليل مختلف السياسات الاقتصادية الممكنة، والتنبؤ بأنظمة الظواهر الاقتصادية المتداخلة في ما بينها.
- ❖ تعتبر صدمات أسعار النفط هي المسبب الرئيسي للدورات الاقتصادية المعبر عنها بتذبذبات معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر وهذا ما يعكسه معامل التحديد، والذي يدل على أن ما يقارب 70% من التذبذبات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر مردها إلى تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- ❖ يعبر النموذج المقدر بنسبة 70% عن العلاقة بين أسعار النفط والناتج المحلي الخام، أو يمكن القول أن 70% من التغيرات التي في المتغير التابع (الناتج المحلي الخام الحقيقي) سببها المتغير المستقل (أسعار النفط).
- ❖ إن قيمة الحد الثابت ب 24,61 مليار دولار والتي تعبر عن قيمة الناتج المحلي الخام الحقيقي عند سعر النفط مساوي للصفر، وهو ما يعني قيمة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الزراعة .

❖ إن قيمة $Dw=1.83$ تشير إلى العلاقة الطردية التي تربط بين أسعار النفط والناجم الداخلي الخام الحقيقي، ويعني ذلك إلى أن التغيير في سعر النفط بـ1 دولار يؤدي إلى التغيير في الناجم الداخلي الخام الحقيقي بـ1.83 مليار دولار وبنفس الاتجاه سواء بالزيادة أو بالنقصان، كما شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ جوان 2014 العديد من الانهيارات، إذ كان سعر خام برنت في حدود 110 دولارات للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من شهر جانفي 2015 إلى مادون الخمسون دولار ليستقر في شهر أكتوبر 2016 عند مستويات الخمسون دولار. وبالتالي فإن انخفاض سعر النفط يؤدي إلى انخفاض الناجم الداخلي الخام الحقيقي.

الإحالات والمراجع:

- ¹ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983، ص: 8.
- ² أمينة مخلفي، محاضرات حول الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)- الجزء الأول- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2014، ص: 6.
- ³ عبد الحسين جليل، وعبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمة الاقتصادية، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص: 118.
- ⁴ سعودي محمد، أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية، دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص: 44.
- ⁵ الأزمة النفطية الأولى (1973-1974).
- ⁶ حميدي يوسف، دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر -دراسة قياسية اقتصادية خلال الفترة (1986-2014)، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول" يوم 28 أكتوبر 2015، جامعة الدكتور يحي فارس-المدية- ص: 148.
- * يرجع الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان ظاهرة الركود التضخمي إلى الحالة التي يكون فيها معدل تضخم مرتفع ومعدل بطالة مرتفع ومن ثم ستتحول نسبة البطالة من السلع والخدمات من المنتجين إلى غير المنتجين من خلال الإنفاق الحكومي المباشر مثل المساعدات والدعم المباشر والأمن.
- ⁷ مرجع سبق ذكره، ص.ص: 149-151.
- ** ينقسم الإنفاق الحكومي إلى إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري، وبسبب تراجع العائدات النفطية قامت الدول الأوبك بتقليص الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الاستهلاكي
- ⁸ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة" تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة، أكتوبر 1998، الكويت، ص: 143.

⁹ فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره - البنك الإسلامي للتنمية 2003 - بحث رقم 26، ص: 82.

¹⁰ عبد الحميد مرغيت، الدورات الاقتصادية (مع إشارة خاصة إلى حالة البلدان المصدرة للمواد الأولية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، - على الخط - www.google.com تاريخ الإطلاع 2016/10/29، ص: 2.

¹¹ عبد الحميد مرغيت، نفس المرجع السابق، ص: 2.

¹² ضياء مجيد موسوي، أسس علم الاقتصاد- الجزء الثاني- ديوان المطبوعات الجامعية 2011، ص.ص : 142 - 144.

¹³ مرجع سبق ذكره، ص.ص: 6.

¹⁴ نفس المرجع السابق، ص: 7.

¹⁵ نفس المرجع السابق، ص.ص: 4-5.